الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2041
7 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	لمحة عامة	١-٣	٢
ثانيا -	التطورات الدستورية والسياسية	٤-٧	٢
	ألف - لمحة عامة	٤-٥	٢
	باء - الأحزاب السياسية والانتخابات	٦-٧	٢
ثالثا -	الأنشطة المتعلقة بسحب القواعد العسكرية	٨-٩	٣
رابعا -	الأحوال الاقتصادية	١٠-٢٤	٣
	ألف - لمحة عامة	١٠-١٢	٣
	باء - المالية العامة	١٣	٤
	جيم - القطاع المصرفي	١٤-١٦	٤
	دال - النشاط التجاري الدولي	١٧-٢٠	٤
	هاء - النقل والاتصالات	٢١-٢٢	٥
	واو - السياحة	٢٣-٢٤	٥
خامسا -	الأحوال الاجتماعية	٢٥-٣١	٦
	ألف - لمحة عامة	٢٥	٦
	باء - العلاقات العرقية	٢٦-٢٧	٦
	جيم - العمل	٢٨	٧
	دال - الصحة العامة	٢٩	٧
	هاء - الجريمة ومنع الجريمة	٣٠-٣١	٧
سادسا -	الأحوال التعليمية	٣٢-٣٣	٨
سابعا -	الوضع السياسي في المستقبل	٣٤-٤٠	٨
	ألف - الاستفتاء على الاستقلال	٣٤-٣٦	٨
	باء - موقف حكومة الإقليم	٣٧	٨
	جيم - موقف الدولة القائمة بالإدارة	٣٨-٣٩	٩
	دال - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٤٠	٩

190396 190396 96-05677

برمودا[1]

أولا - لمحة عامة

١ - تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو ٩١٧ كيلومترا إلى الشرق من رأس هاتيرا على ساحل كارولينا الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وتبلغ المساحة الكلية للإقليم ٥٣,٣٥ كيلومترا مربعا، وهو يتألف من ١٥٠ من الجزر الكبيرة والصغيرة تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي على طول حافة بركان بحري خامد. ومعظم هذه الجزر مأهول ويرتفع فوق سطح البحر بما متوسطه ٣٠ مترا وأقصاه ٨٦ مترا. وأرض الجزر جبلية عموما وبها وهادق خضبة وبعض المستقطعات. ويبلغ طول أكبر جزيرة من هذه الجزر ٢٢,٥ كيلومترا فيما يبلغ أقصى عرضها ٣,٢ كيلومترات. وهي تغطي مساحة تبلغ ٦٥٠ ٣ هكتارا تقريبا، تتألف في الغالب من واد خصب ضحل.

٣ - ويبلغ عدد سكان برمودا، حسب آخر التقديرات لعام ١٩٩٥، ٠٠٠ ٦٣ نسمة[2].

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - لمحة عامة

٤ - يتضمن دستور برمـــــودا، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٨٦ وعدل في أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٩، أحكاما تتصل بحماية الحقوق الأساسية والحريات للفرد، وبسلطات الحاكم وواجباته؛ وبتكوين وسلطات واجراءات الهيئة التشريعية، والسلطة التنفيذية والقضاء والخدمة العامة.

٥ - وتتألف حكومة برمودا من حاكم، ونائب حاكم، ومجلس وزراء، وهيئة تشريعية تضم مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب. والحاكم، الذي تعينه الملكة، مسؤول عن الدفاع، والشؤون الخارجية، والأمن الداخلي، والشرطة. ويجوز للحاكم أن يُسند بعض مسؤولياته في هذه المجالات إلى حكومة الإقليم. وعلى الحاكم في ممارسته سلطاته الخاصة أن يتشاور مع مجلس الحاكم الذي يتولى هو رئاسته، ويضم في عضويته رئيس الوزراء واثنتين أو ثلاثة من وزراء مجلس الوزراء يُسمّيهم رئيس الوزراء. ويكون رئيس الوزراء ومجلس وزرائه مسؤولين، من خلال الهيئة التشريعية، مسؤولية كاملة عن الحكومة، إلا فيما اختص به الحاكم من سلطات. ويرأس أمين مجلس الوزراء، الذي يعينه الحاكم بناء على توصية رئيس مجلس الوزراء، جهاز الخدمة العامة، ويعمل أمينا لمجلس الحاكم.

باء - الأحزاب السياسية والانتخابات

٦ - في الإقليم ثلاثة أحزاب سياسية: حزب برمودا المتحد والحزب التحريري الوطني وحزب العمل التقدمي.

٧ - ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات العامة الأخيرة في برمودا أجريت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفاز فيها حزب برمودا المتحد بأغلبية ٢٢ مقعدا وفاز حزب العمل التقدمي بـ ١٨ مقعدا في الهيئة التشريعية للإقليم[٣].

ثالثا - الأنشطة المتعلقة بسحب القواعد العسكرية

٨ - ترد المعلومات عن الأنشطة المتعلقة بسحب القواعد العسكرية خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ في ورقتي العمل السابقتين بشأن الإقليم اللتين أعدتهما الأمانة العامة (A/AC.109/1189، الفقرات ٣٥-٣١، و A/AC.109/2020، الفقرتان ١٠ و ١١).

٩ - ذكرت تقارير صحفية[٤]، أن السيد غرانت جيبنر، الذي كان آنذاك وزير المالية في برمودا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعلن إغلاق القواعد و/أو المنشآت العسكرية التالية في الإقليم: المحطة البحرية التابعة للولايات المتحدة في سانت ديفيدز؛ المجمع البحري الملحق ومرفق تيودور هيل، التابعان للولايات المتحدة، في ساوث هابتون، محطة القوات الكندية السابقة في سانت دانيال هيد. وحذر من أن إغلاق هذه القواعد العسكرية سيسفر عن خسارة سنوية للإقليم بنحو ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في حصيلة النقد الأجنبي الذي يدره تشغيل هذه القواعد. وكشف الوزير أيضا النقاب عن خطة طويلة الأجل لاستخدام الأراضي التي آلت إلى ولاية حكومة الإقليم من جراء إغلاق تلك القواعد. وتضم الخطة المشاريع الإنشائية التالية: مركزا طبيا، ومرفأً للحاويات، ومركزا تجاريا للأسماك، ومجمعا للتكنولوجيا، ومركزا للتثقيف والبحث، ومرفأً عاما، ومرافق ترويحية. ومن المنتظر أن تحدث الخطة ٣ ٠٠٠ فرصة عمل إضافية في برمودا. وستدير المشاريع المذكورة آنفا وستمولها مؤسسة برمودا للإنشاء، وهي وكالة حكومية خاصة.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٠ - ليس لدى برمودا أية موارد طبيعية بالمعنى المعهود، تستطيع أن تبني على أساسها اقتصادا متينا. فقد أفادت برمودا، على مدى تاريخها، من موقعها الجغرافي وجمال طبيعتها وطورت صناعة سياحية ناجحة ما زالت تمثل عنصرا هاما من عناصر اقتصاد الإقليم. كما أن النشاط التجاري الدولي يسهم هو الآخر إسهاما هاما في اقتصاد برمودا إذ يُغدق عليه مبالغ طائلة من النقد الأجنبي. ويحصل الإقليم على إيرادات أخرى من الصادرات والنقل البحري والاستثمارات والسلع والخدمات الأخرى.

١١ - أما قطاعا الصناعة والزراعة فهما محدودا النطاق في الإقليم ولا يسهمان إذا إلا بنصيب لا يكاد يذكر في اقتصاد الإقليم. ويضم قطاع الصناعة التحويلية الطباعة وتجهيز الأسماك وإصلاح السفن، وكذا صناعة الطلاء والمستحضرات الصيدلانية. وخلال السنوات الأخيرة، بذلت مساع لاجتذاب بعض الشركات

ذات التكنولوجيا الرفيعة إلى برمودا وذلك في إطار جهد لإنشاء مركز لتكنولوجيا الحاسوب في الإقليم. ويحد من النشاط الزراعي صغر المساحات المتاحة للزراعة.

١٢ - وخلال عام ١٩٩٥، بلغ معدل التضخم ما نسبته ٢,٤ في المائة مقابل نسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٤[٥].

باء - المالية العامة

١٣ - يقدر أن تبلغ الإيرادات الإجمالية للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ ٤٢٦,١ مليون دولار برمودي، أي بزيادة بنسبة ٩,٢ في المائة عن السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥. ويصل انفاق الحسابات الجارية للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٣٩٠,٤ مليون دولار برمودي، أي بزيادة نسبتها ٦,٨ في المائة عنه في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥. ويقدر أن يبلغ اقتراض الحكومة لمشاريع انتاجية ٧٥ مليون دولار برمودي[٦].

جيم - القطاع المصرفي

١٤ - لا يسمح للمصارف الأجنبية بالعمل في برمودا، وعليه تفيد المصارف المحلية من شبه الاحتكار هذا في أن يتولى لصالح العملاء الخارجيين العمليات التجارية الدولية المربحة.

١٥ - وحل مصرف برمودا في المرتبة ٦٨٤ في ترتيب قائمة لأكبر المصارف في العالم فيما حل مصرف بيترفيلد في المرتبة ٧٩٥ من هذا الترتيب. في عام ١٩٩٣ قام مصرف جوراساو الدولي الأول، ومقره في جزر الأنتيل الهولندية[٧]، بامتلاك مصرف ثالث هو مصرف برمودا التجاري، الذي كان قد أسس في عام ١٩٦٩، وهو المصرف الوحيد الذي يملكه برموديون من أصول أفريقية.

١٦ - وتقول الدولة القائمة بالإدارة إن أصول المصارف البرمودية وصلت حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى ٨ ١١٦ مليون دولار برمودي. وتضم هذه الأصول ودائع نقدية تحت الطلب، ٣١٣ ١ مليون دولار برمودي؛ وودائع لأجل، ١٦٠ ٢ مليون دولار برمودي؛ واستثمارات، ٩٢٥ ٢ مليون دولار برمودي؛ وقروضا وسلفا، ٣٤٩ ١ مليون دولار برمودي؛ ومباني ومعدات، ١٤١ مليون دولار برمودي؛ وأصولا أخرى، ٢٢٨ مليون دولار برمودي.

دال - النشاط التجاري الدولي

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظل إسهام الشركات التجارية الدولية في اقتصاد برمودا يشكل عاملا هاما من عوامل الرخاء الاقتصادي للإقليم.

١٨ - واستنادا إلى معلومات لدى الدولة القائمة بالإدارة فإن مجموع عدد الشركات التجارية الدولية المسجلة في برمودا قد وصل حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى ٦٦٨ ٨ شركة تضم ٩٣٣ ٧ شركة معفاة و ٢٥٥ شركة تضامن معفاة و ٤٥٤ شركة غير مقيمة و ٢٦ شركة تأمين غير مقيمة. ووصل صافي الزيادة في عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إلى ٢٣٠ شركة.

١٩ - وبرمودا مركز عالمي رائد لشركات التأمين الرديفة وبلد مفضل لدى الشركات المتخصصة العاملة في قطاع إعادة التأمين المالي والتي توفر للشركات الدولية تغطية لتكاليف الأحكام القانونية بالتعويض. ويعزى نمو هذا القطاع في برمودا أساسا إلى ارتفاع أسعار إعادة التأمين الدولية في أوروبا وأمريكا الشمالية وكذا إلى النظم المالية للإقليم وعدم وجود ضرائب على الأرباح أو أرباح الأسهم أو الدخل[٨].

٢٠ - وكرر أمين سجل الشركات، وهو المسؤول الأول عن تنظيم صناعة التأمين في الإقليم، القول في بيانات صدرت مؤخرا بأنه يجب أن تظل معايير وقواعد القبول في هذه الصناعات عالية المستوى لاستبعاد الشركات سيئة السمعة التي تحاول إنشاء مقر لها في برمودا. وقال أيضا إن إدارته قد شرعت في زيادة عدد موظفيها وفي تحسين مرافقها التقنية كيما تواكب النمو في سوق التأمين وإعادة التأمين[٩].

هاء - النقل والاتصالات

٢١ - ترد المعلومات الأساسية عن النقل والاتصالات في ورقتي العمل عن برمودا اللتين أعدتهما الأمانة العامة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (انظر A/AC.109/1189 الفقرات ٥٧-٥٩ و A/AC.109/2020 الفقرتين ٢٢ و ٢٣).

٢٢ - وجاء في تقارير صحفية[١٠] أن حكومة الإقليم قد خصصت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أموالا إضافية وزادت قوة العمل لأداء مهام المطار (صيانة المدرج، ومرافق الحركة الجوية، تنبؤات أحوال الطقس ومهام البحث والإنقاذ)، وكذا إدارة شؤون السلامة في مجال النقل البحري وعمليات الإنقاذ التي كانت بحرية الولايات المتحدة تتولى القيام بها قبل انسحابها من الإقليم (انظر الفقرة ٩ أعلاه).

واو - السياحة

٢٣ - ظلت السياحة تشكل، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قطاعا رئيسيا من قطاعات اقتصاد الإقليم ومصدرا رئيسيا من مصادر النقد الأجنبي.

٢٤ - واستنادا إلى احصاءات لدى الدولة القائمة بالإدارة عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ فقد وصل مجموع عدد القادمين الذين أقاموا في برمودا أياما إلى ١٦٧ ٣٠٥ شخصا،

كما وصل عدد القادمين على سفن سياحية إلى ٨٥٧ ١٤٥ شخصا، مما يظهر نقصا بنسبة ١٢,٧ في المائة و ١٤,٢ في المائة على التوالي عنهما في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٤. ويعزى الانخفاض في عدد القادمين من السياح وركاب السفن السياحية إلى وقوع أعاصير خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٥. وكذلك انخفض مجموع ما أنفقه السياح في الإقليم خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إذ وصل إلى ٣٩٨,٤ مليون دولار برمودي بالمقارنة مع ٤٦٥,٩ مليون دولار برمودي خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٤.

٢٥ - وحسب ما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد ظلت صناعة الفندقة نشاطا هاما يوفر فرص العمل في برمودا إذ وفر حتى تموز/يوليه ١٩٩٥ ٢١٠ ٤ فرص عمل في الإقليم.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٦ - حسب ما ورد في تقرير أصدرته حكومة الإقليم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥[٢١]، كان حوالي ١٩ في المائة من الأسر المعيشية في برمودا، في الفترة المشمولة بالاستعراض، في شرائح الفقر وظلوا يتلقون شكلا ما من أشكال المساعدة من الحكومة. وكان الفقر يشيع بين اليافعين والأسر المعيشية الوحيدة الأب أو الأم. وواصلت الحكومة تقديم برامج لإعادة التدريب ترمي الى توفير مهارات جديدة للبرموديين وقد ربطت خطة التدريب، التي تشمل مجلس التلمذة الصناعية والتدريب وكلية برمودا، ببرنامج لإعادة توزيع الوظائف يمكن بموجبه إسناد الوظائف التي يشلغها أجانب برموديين من ذوي المؤهلات.

باء - العلاقات العرقية

٢٧ - أصدرت حكومة الإقليم، في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، تقريرا عنوانه مسيرة برمودا نحو القرن الواحد والعشرين[١٢]، وفيه تحليل سوسيولوجي للتطورات في برمودا. ويرد في التقرير أن "العنصرية المستمكنة ما زالت موجودة رغم سياسات البرمدة". وجاء في التقرير أن "الإنجازات على صعيد الدخل والتعليم في المدارس والعمل هي الأقل في المجتمعات التي تغلب عليها نسب عالية من السكان المنحدرين من أصول أفريقية". وحتى عام ١٩٩٥، كان ٨٤ في المائة من العاطلين عن العمل هم من البرموديين السود؛ ولم يشغل مناصب فنية أو إدارية إلا ٢٠ في المائة من قوة العمل السوداء. وكان التقرير شديد الانتقاد "للعنصرية القائمة في أماكن العمل" وأوصى بأن تتخذ الحكومة التدابير المناسبة لمعالجة هذه المسألة.

٢٨ - وعقب إصدار التقرير، أنشأت حكومة الإقليم لجنة للوحدة والمساواة العرقية مخصصة لمعالجة مشكلات العلاقات العرقية في برمودا. ويتعين على اللجنة أن تنظر على سبيل الأولوية في مشكلات التمييز العنصري وأن تلتمس كل السبل الكفيلة بإزالة الحواجز والعقبات القائمة التي تحول دون تكافؤ الفرص[١٢].

جيم - العمل

٢٨ - استنادا الى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع عدد العاملين في برمودا ٣٤ ١٤٣ شخصا. وفيما يلي تفصيل لهذا الرقم حسب النشاط: الزراعة وصيد الأسماك والاحتجار، ٥١٩ شخصا؛ الصناعة التحويلية، ٠٩٨ ١ شخصا؛ المرافق العامة، ٥١٦ شخصا؛ التشييد، ٦٢٨ ١ شخصا؛ تجارة الجملة والتجزئة، ٨١٣ ٤ شخص؛ الفنـــادق والمطاعم والنوادي، ٩٠٩ ٥ أشخاص؛ النقل والتخزين، ٧٣٧ ١ شخصا؛ الاتصالات ٦٠٠ شخصا؛ المصارف والتأمين والعقارات، ٣٠٤٩ شخصا؛ الخدمات التجارية، ٠٢٢ ٢ شخصا؛ الإدارة العامة والدفاع، ٣٨٠ ٤ شخصا؛ التعليم والصحة والخدمات المجتمعية، ٦٠٣ أشخاص؛ الخدمات الشخصية والمنزلية، ٢٠٤ ٢ أشخاص؛ أنشطة أخرى، ٢١٤ ٢ شخصا.

دال - الصحة العامة

٢٩ - وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية هي المسؤولة عن كل الجوانب المتعلقة بالصحة العامة. ويوفر العناية الصحية ممارسون من القطاع الخاص وثلاث عيادات صحية حكومية. وتتقاضى المستشفيات رسوما مقابل العناية الصحية، والتأمين الصحي إلزامي لجميع العاملين. وتغطي ضريبة المستشفيات تكلفة الخدمات التي تقدمها المستشفيات للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، ويقوم المعوزون الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة بدفع ٢٠ في المائة من تكاليف العناية الصحية في المستشفيات.

هاء - الجريمة ومنع الجريمة

٣٠ - أصدرت شرطة برمودا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تقريرا عن الجريمة ومنع الجريمة في الإقليم[١٣]. ويقول التقرير إن الجريمة ازدادت خلال عام ١٩٩٤ بنسبة ٥,٦ في المائة عنها في عام ١٩٩٣. وأشار التقرير الى أن هناك زيادة تنذر بالخطر، في عدد جرائم القتل، والاعتداءات التي تسبب أضرارا جسدية، وأعمال السلب، وحوادث السطو والسرقات. وفيما يلي إحصاءات بالجرائم التي وقعت في عام ١٩٩٤: جرائم قتل، ٦؛ أضرار جسدية جسيمة، ٧١؛ أضرار جسدية، بما في ذلك الجروح، ٢٩٣؛ حوادث اعتداء على الشرطة، ١٢؛ حوادث الاعتداء الجنسي على الإناث، ٤٢. وبلغ معدل اكتشاف الجريمة في عام ١٩٩٤ نسبة قدرها ٣٨,٥٤ في المائة مقابل ٤٠,٣٨ في المائة في عام ١٩٩٣[١٣].

٣١ - ووفقا لما صرح به مفوض الشرطة في الإقليم، فإن بلاء المخدرات وتعاطي المخدرات ما زالا يشكلان عاملين متعاظمين في النشاط الإجرامي في برمودا ... . ويدعي ٨٠ في المائة من المجرمين أن تجارة المخدرات والإدمان على المخدرات أو تعاطيها هي السبب الأول لضلوعهم في الجريمة[١٣]. فخلال عام ١٩٩٤، ضبطت قوة الشرطة ٣٦٦,٧ غراما من الهروين و ٤٣٤ ٢ غراما من الكوكايين و ٤٠٨,١ غرامات من الكوكايين المنقى، و ٣٦١,٢ كيلوغراما من القنب، و ٥٤٣,٥ غراما من راتينج القنب. وضبط قسم المخدرات في جهاز الشرطة ما يقرب من ٤٠٠ ألف دولار نقدا[١٣].

سادسا - الأحوال التعليمية

٣٢ - جاء في تقارير صحفية[١٤] أن برمودا "متخلفة ٣٠ عاما على الأقل عن سائر دول العالم" في تكنولوجيا التعليم. ويوصي تقرير صدر مؤخرا عن التعليم في برمودا، أعده في عام ١٩٩٥ خبير تعاقدت معه الحكومة، بأن تشرع سلطات الإقليم دون إبطاء في إعادة تشكيل النظام التعليمي برمته، وأن تركز في ذلك، بصفة خاصة، على المناهج والبيئة التعليمية، وتقنيات التعليم والإدارة.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصلت حكومة برمودا العمل على إعداد قانون جديد للتعليم يرمي الى رفع مستوى نظام التعليم بكامله[١٥].

سابعا - الوضع السياسي في المستقبل

ألف - الاستفتاء على الاستقلال

٣٤ - في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥، اعتمد مجلس نواب الإقليم قانون الاستفتاء على الاستقلال بأغلبية ٢٠ صوتا مقابل ١٨ صوتا، وبمعارضة شديدة من حزب العمل التقدمي، ولكن بتأييد تام من حزب برمودا المتحد[١٥]. وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥، وبعد مناقشات مطولة، أقر مجلس الشيوخ القانون من دون أن يصوت بالرفض أي من الأعضاء الثلاثة في مجلس الشيوخ من حزب العمل التقدمي. وكان حزب العمل التقدمي قد أعلن من قبل أنه على الرغم من تأييده الاستقلال فإنه يعارض الاستفتاء[١٥]. واستلزمت صيغة التصويت أن يصوت ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من الناخبين المسجلين في الاستفتاء كي يكتسب الاختيار الفائز صفة الإلزام[١٦]. وتقرر بعدئذ أغلبية بسيطة مستقبل الإقليم وتجعل الاستفتاء ملزما[١٦].

٣٥ - وكان من المقرر إجراء الاستفتاء في ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٥؛ لكن موعد الاستفتاء أرجئ يوما واحدا بسبب حدوث إعصار "فيلكس" ليعقد في ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٥[١٧]. واستنادا الى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، شارك في الاستفتاء ٥٨,٨ في المائة من الناخبين المسجلين. وكانت نتائج الاستفتاء، استنادا الى المرجع نفسه، كما يلي: ٢٥,٦ في المائة صوتوا مؤيدين للاستقلال؛ ٧٣,٧ في المائة صوتوا معارضين له، و ٠,٧ في المائة امتنعوا عن التصويت.

٣٦ - وعقب الاستفتاء، استقال السيد جون سوان، رئيس وزراء برمودا من منصبه وحل محله السيد ديفيد سول، وزير المالية السابق[١٨].

باء - موقف حكومة الإقليم

٣٧ - أعلن السيد سول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ "أن مسألة الاستقلال هي ضرب من الماضي" وأن "هذه المسألة لن تطرح ثانية خلال الدورة البرلمانية الراهنة"[١٩].

جيم - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٨ - في الجلسة العامة الثانية والثمانين للجمعية العامة المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أعلن ممثل المملكة المتحدة (انظر A/50/PV.82) ما يلي:

"إن تقرير المصير لا يساوي بالضرورة الاستقلال وإن هناك خيارات أخرى متاحة. فالاستفتاء الذي جرى مؤخرا في برمودا يقام شاهدا على ذلك. فقد صوت الناس هناك ضد الاستقلال مؤيدين للإبقاء على صلاتهم القائمة مع المملكة المتحدة".

٣٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وفي بيان أدلى به أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، قال ممثل المملكة المتحدة (انظر A/C.4/50/SR.6) ما يلي:

"إن السجل البريطاني فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار سجل حسن. فالمملكة المتحدة ما فتئت تأخذ بجدية بالغة التزاماتها بموجب الميثاق بتطوير الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة لها. ونحن نبذل كل جهد لضمان توفير المعلومات عن الأقاليم للجنة الخاصة وفقا لما تنص عليه المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق.

وفي إطار القيود التي تفرضها الالتزامات التعاهدية، نظل ملتزمين التزاما تاما، متعاونين في ذلك مع الحكومات المنتخبة محليا، بضمان أن تستمر الأطر الدستورية لهذه الحكومات في تلبية مصالح ورغبات شعوبها: فكل إقليم من الأقاليم التابعة لها يجرى انتخابات منتظمة وحرة يكون في وسع كافة الأحزاب أن تدافع فيها عن أية مقترحات دستورية ترغب فيها. وإذا فليس للجنة الخاصة أن تطلب من المملكة المتحدة بصفتها دولة قائمة بالإدارة إجراء استعراضات دستورية أو أن تقوم، عن طريق عمليات استفتاء، بالتحقق من آراء شعوب الأقاليم البريطانية التابعة لها. والمملكة المتحدة على استعداد تام للنظر في أية مقترحات تقدمها الشعوب نفسها".

وأكد من جديد أيضا وجهة نظر حكومته القائلة بأن "من الخطأ الصراح المساواة بين تقرير المصير وبين الاستقلال فحسب"؛ وتجاهل الخيارات الأخرى التي كانت متاحة.

دال - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٠ - اعتمدت الجمعية العامة من دون تصويت، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، القرار ٣٨/٥٠ باء، الذي يتناول الجزء الثالث منه برمودا على وجه الخصوص.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير منشورة ومن معلومات قدمتها الى الأمين العام في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) الأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية: التنقيح لعام ١٩٩٤، E/95/XIII.16، الصفحة ٢٣٢ من النص الانكليزي.

(٣) "كاربيان انسايت"؛ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ و "رويال جازيت" (هاملتون)، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(٤) "رويال جازيت" (هاملتون)، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٥) المرجع نفسه، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

(٦) المرجع نفسه، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥.

(٧) المرجع نفسه، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٨) "الفايننشال تايمز" (لندن)، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(٩) "رويال جازيت" (هاملتون)، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(١٠) المرجع نفسه، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(١١) المرجع نفسه، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٢) المرجع نفسه، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(١٣) المرجع نفسه، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٤) المرجع نفسه، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

الحواشي (تابع)

(١٥) المرجع نفسه، ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥.

(١٦) المرجع نفسه، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

(١٧) المرجع نفسه، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٨) المرجع نفسه، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(١٩) المرجع نفسه، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.